

Distr.: General
18 July 2003
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أحالت لجنة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا إلى الأمم المتحدة بموجب الفقرة ١٣ من المادة ٤ من اتفاق السلام المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ القرار المتخذ عملاً بالمادة ١٥ بء من توجيهات اللجنة بشأن تخطيط الحدود. والقرار وخطاب الإحالة المؤرخ ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣ مرفقان بهذه الرسالة.

وأرجو منكم التكرم باستعراض انتباه أعضاء مجلس الأمن إليهما.

(توقيع) كوفي عنان



المرفق

رسالة مؤرخة ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣ موجهة إلى الأمين العام من مسجل
لجنة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا

تنص الفقرة ١٣ من المادة ٤ من الاتفاق المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠
بين جمهورية إثيوبيا الديمقراطية ودولة إريتريا على ما يلي :

”لدى التوصل إلى قرار نهائي بخصوص تعيين الحدود، تحيل اللجنة قرارها
إلى الطرفين وإلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمين العام للأمم المتحدة
لنشره ...“.

ووفقا لنص وروح الاتفاق المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، طلب إليّ
رئيس لجنة الحدود أن أحيل إليكم وإلى الأمين العام المؤقت للاتحاد الأفريقي النص المرفق
لقرار اللجنة المتخذ عملا بالمادة ١٥ بء من توجيهات اللجنة بشأن تخطيط الحدود.

(توقيع) بي. إ. شيفمان

مسجل لجنة الحدود

٧ تموز/يوليه ٢٠٠٣

لجنة الحدود بين إثيوبيا وإريتريا

القرار المتخذ عملاً بالمادة ١٥ بآء من توجيهات اللجنة بشأن تخطيط الحدود

١ - قررت اللجنة في الأمر الذي أصدرته في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٣ أن الخلاف الذي نشأ بشأن تعيين ضباط اتصال ميدانيين ينبغي أن يُبت فيه بموجب الإجراءات المنصوص عليه في المادة ١٥ بآء من توجيهات تخطيط الحدود. وبموجب ذلك الإجراء، أعدّ الاستشاري الخاص تقريراً أحاله إلى اللجنة وإلى الطرفين. وقدّم الطرفان تعليقاتهما إلى اللجنة خلال مهلة الخمسة عشر يوماً المنصوص عليها في المادة ١٥ بآء.

٢ - ونظرت اللجنة بعناية في تقرير الاستشاري الخاص وفي تعليقات الطرفين، وأحاطت علماً بالمصاعب التي استجذبت في التعيين الأولي لضباط الاتصال الميدانيين والتي تعزى إلى عدم وضوح إجراءات التعيين، ولا سيما الفوارق المتعلقة بتعيين الضباط العسكريين العاملين حالياً. وخلصت اللجنة إلى أنه من المهم الآن وضع جميع المصاعب التي استجذبت جانباً والمضي قدماً في إنجاز تخطيط سريع للحدود على النحو الذي أوضحه قرار تخطيط الحدود.

٣ - لذا، قررت اللجنة أنه ينبغي تعيين ضباط اتصال ميدانيين جُدد للمدة المتبقية من نشاط تخطيط الحدود على امتداد هذه الحدود، وفقاً لإجراءات تعيين أكثر تفصيلاً. وسيُعَيّن الطرفان هؤلاء الضباط سريعاً بموجب أحكام المادة ٦ بآء من توجيهات تخطيط الحدود التي عُدّلت على النحو التالي :

أ - يشار إلى الفقرة بآء من المادة ٦ من توجيهات تخطيط الحدود بأنها الفقرة بآء '١'.

ب - تضاف فقرة جديدة بآء '٢' على النحو التالي :

'٢' يكون ضباط الاتصال الميدانيون أشخاصاً لم يعملوا بتلك الصفة، إلا بصورة مخصصة، قبل تاريخ هذا القرار، ولا يعملون حالياً بوصفهم أفراداً عسكريين. ويحال الإشعار الصادر عن كل طرف باختيار ضباط الاتصال الميدانيين إلى الطرف الآخر وإلى مسجل اللجنة بغرض الاطلاع، وترفق به المعلومات التالية عن كل ضابط اتصال ميداني :

(أ) سيرة ذاتية مستكملة تتضمن الاسم الكامل والمؤهلات المهنية والوظيفة الحالية والمسؤوليات المهنية؛

(ب) سجل أي خدمة أو مسؤوليات عسكرية منذ عام ١٩٨٩.

ج - تضاف فقرة جديدة باء '٣' على النحو التالي :

'٣' يدخل تعيين الشخص كضابط اتصال ميداني حيز النفاذ عند اختياره من جانب الطرف الذي يرشحه لوظيفة ضابط اتصال ميداني وإحالة المعلومات المرفقة المطلوبة إلى اللجنة وإلى الطرف الآخر. وفي حال نشوء أي اختلاف فيما يتعلق بتعيين ضابط اتصال ميداني، تعمل اللجنة على تسوية ذلك الخلاف ويكون قرارها نهائياً.

د - تضاف فقرة باء '٤' على النحو التالي :

'٤' في حال استبدال أحد ضباط الاتصال الميدانيين، يتقيد الطرف الذي يقوم بالاستبدال بالإجراء المنصوص عليه في الفقرة الفرعية '٢' أعلاه.

٧ تموز/يوليه ٢٠٠٣

عن اللجنة :

(توقيع) السير إليهو لاوترباخت،

رئيس اللجنة

(توقيع) البروفيسير و. مايكل ريزمان

(توقيع) الأمير بولا أديسومبو أجيبولا

(توقيع) السير آرثر واطس

(توقيع) القاضي ستيفن م. شويل

(توقيع) بي. إ. شيفمان،

(توقيع) الدكتور هيروشي موراكامي،

المسجل

السكرتير